أعمال إزالة الرخام من رصيف كوبرى أكتوبر

تحقيقات أكتوبر

من زحام كوبرى أكتوبر إلى ميادين وسط القاهرة

مليارات ضاعت على الرصيف!!

من فضلك وأنت تقرأ السطور التالية لا تنزعج أو تتعصب.. احتفظ بهدوء أعصابك وادع المولى عز وجل أن يشفينا من داء عشق الأرصفة والميادين لكن:

تخيل أن أكثر من ٢٠٠٠ متر مكعب من الرخام تم تركيبها لرصف كوبرى أكتوبر من مسرح البالون حتى ميدان التحرير، سعر المتر الواحد يتخطى ٣٠٠ جنيه بخلاف تكاليف الإنشاء، وبعد حملة إعلامية تمت إزالة الرخام وتبليط الرصيف بكتل خرسانية وحساب التالف عند صاحب المحل كما يقولون.

ممدوح المسلمى

تصوير: عامر عبد ربه

ورصيف كوبرى أكتوبر لم يكن الأول والأخير لبيزنس المحليات التى تخطت مليارات الجنيهات عبر سنوات طويلة من خلال أغلى أنواع السيراميك والرخام والجرانيت التى يتم ترجمتها إلى مليارات تلقى على قارعة الرصيف بلا صاحب.

وإذا رجعنا بالذاكرة إلى ما قبل ٤ سنوات نجد نفس السيناريو ونفس الإخراج لنفس المشاهد، ولكن على ميدان عبد المنعم رياض ومصطفى كامل وشارع ٢٦ يوليو ومنطقة وسط القاهرة التى تم تبليط أرضيتها برخام فاخر رغم أن البلاط القديم لم يكن قد مر على تركيبه سنة أو سنتان على أكثر تقدير، ومع ذلك يشتكى أصحاب المحلات التجارية لطوب الأرض لأن الرخام أدى إلى (زحلقة) المارة وانصرافهم عن عمليات الشراء حيث تم تركيبه أمام المحلات مباشرة.

ويدخل الدكتور أبو زيد راجح- رئيس مركز بحوث البناء والإسكان (الأسبق) فى صميم المشكلة وينبش عن جذورها بكلمات واضحة وجمل محددة قائلاً إن القرار العمرانى المصرى يتسم بالقصور والعوار لأسباب كثيرة على رأسها أن هذا القرار لا يأخذ حقه ونصيبه من الدراسة المتأنية من قبل المتخصصين، كما أنه يتسم بالذاتية والانفرادية فالذى يتخذ القرار دائماً شخص واحد دون الاستعانة بأهل الذكر والعلم، فضلاً عن أن جميع القرارات المتصلة بالبناء والعمران لا تتم عبر خطة بل هى مجرد مشروعات أحادية منفردة عن بعضها.

ويتابع د. أبو زيد: لذلك فالنتيجة الطبيعية والمنطقية هى تحميل الخزانة العامة مبالغ باهظة تتخطى المليارات مع أننا لسنا على درجة من الثراء التى تسمح بهذا (السفه) الحكومى.

ولا يريد رئيس مركز بحوث البناء والإسكان الأسبق الانتهاء من كلامه فالجرح كما يقول عميق ومادمنا أننا فتحنا هذا الملف الشائك فلابد من الخوض فى القرارات العشوائية فى مجال البناء والتخطيط والتى كانت حصيلتها ضياع مليارات من الجنيهات عبر سنوات طويلة تتحملها كل حكومة منفردة، وهى بالمناسبة قريب منها ما حدث فى جراج رمسيس قبل عام وضياع أكثر من ٦٠ مليون جنيه على الدولة بسبب قرار عشوائى ببناء وهدم الجراج فى ذات الوقت وضاعت المسئولية بين أطراف ثلاثة هى وزارة النقل متمثلة فى هيئة السكك الحديدية ومحافظة القاهرة ووزارة الثقافة متمثلة فى جهاز التنسيق الحضارى التابع لها.

ويواصل د. أبو زيد راجح: أيضاً مشروع أبراج القلعة الذى تعثر بسبب اعتراض اليونيسكو والرأى العام عليه والغريب فى هذا المشروع أن صاحب قرار ظهوره إلى النور فى هذه المنطقة الأثرية هو رئيس الوزراء السابق وتاهت المسئولية بين محافظة القاهرة وهيئة الآثار.

بيزنس الأرصفة!

أما ما يتعلق ببيزنس الأرصفة فبالرغم من وجود قرار وزارى بإصدار (الكود المصرى) والذى يحدد طرق الرصف سواء للشوارع أو الميادين والكبارى إلا أنه لا يلتزم به أى مسئول فى مصر والدليل ما يحدث من وقت لآخر إلى أن وصلنا إلى رخام كوبرى ٦ أكتوبر الذى تمت إزالته بفضل غضبة الرأى العام وتحرك المسئولين فى محافظة القاهرة بعد ضغوط الصحافة وإثارتها للمشكلة.

غير أن د. أبو زيد راجح لا يتفاءل على الإطلاق بالرغم من إزالة الرخام (المستفز) على رصيف كوبرى أكتوبر لأن هذا داء مصرى حكومى خالص لن نتخلص منه أو نهجره.

د. عبد العظيم وزير

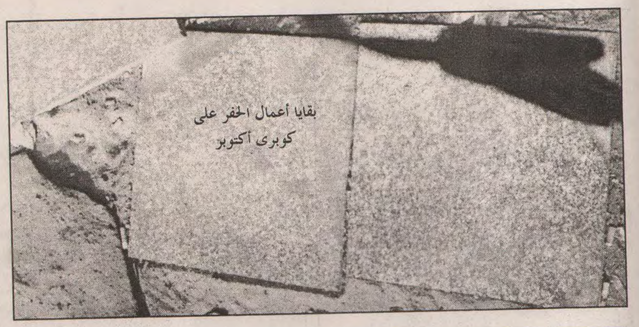

بقايا أعمال الحفر على كوبرى أكتوبر

رخام ميدان مصطفى كامل الذى اشتكى منه أصحاب المحلات

ضحايا النعومة!

ولا يبتعد الدكتور محمد عبد الباقى إبراهيم- أستاذ التخطيط والإنشاءات بهندسة عين شمس عن الرؤية السابقة ونفس الشعور المتشائم، حيث يقول إن ما شهدته القاهرة الكبرى فى الآونة الأخيرة من قيام الأجهزة المحلية بتطوير وتنسيق الأرصفة بخامات مثل الرخام والسيراميك والبورسلين كما حدث فى منطقة الكوربة بمصر الجديدة وأمام مسرح البالون بالعجوزة وميادين وسط البلد ومما أدى إلى وقوع حوادث كثيرة للمارة نتيجة انزلاقهم من على هذه الخامات الناعمة من قيام المسئولين باستبدالها بخامات أخرى وهكذا تركيب وإزالة.

ويتابع: كل ذلك يشير إلى عدم وجود رؤية عامة واضحة لأنماط تنسيق الموقع العام والأرصفة والفراغات العامة للمدينة، الأمر الذى يؤدى إلى قيام الأجهزة المحلية بالتخبط فى مشروعاتها وحرق استثمارات دون عائد لعدم جدوى القرارات التى تم اتخاذها من البداية.

ويلفت د. عبد الباقى النظر إلى أن هذه المسئولية تقع على عاتق جهاز التنسيق الحضارى التابع لوزارة الثقافة والمنوط به وضع الأسس والأنماط الإنشائية المختلفة ومنها الأرصفة وممرات المشاة، وهذا يتطلب إعادة النظر فى أى قرارات سابقة بواسطة جهات محايدة مثل المراكز البحثية المتخصصة لأن كافة هذه العمليات يتم إسنادها إلى ما يسمى (بمقاول السنوية) والذى يقوم بالحفر والرصف من خلال معايير ومواصفات بعيدة تماماً عن المواصفات العلمية.

لذلك فمن الطبيعى أن تظهر عيوب خطرة فى فترة زمنية قصيرة وهو ما يؤدى إلى إهدار الملايين من الجنيهات.

إهدار للمال العام!

ويصف الدكتور حسين جمعة- استشارى البناء والتخطيط ورئيس جمعية الحفاظ على الثروة العقارية ما يحدث فى موضوع الأرصفة بأنه نوع من إهدار المال العام والذى أصبح مثل الطفل اليتيم الذى لا سند له ولا ظهر له.

ويتابع قائلاً: بالرغم من أن الأرصفة تكون من الرخام أو السيراميك أو حتى الجرانيت إلا أنها تتم بطريقة غير علمية تبتعد تماماً عن المواصفات الفنية المطلوبة ومنها مثلاً وجود أماكن لصعود المعوقين عليها وكذلك ارتفاعها، بجانب أنها أصبحت وكأنها ملكية خاصة للمحلات التجارية.

ويواصل قائلاً: إن تغيير الأرصفة من وقت لآخر يخلق حالة من الاحتقان المجتمعى لأن الأماكن المحرومة من المرافق الأساسية كمياه الشرب أو الصرف الصحى يشعر مواطنوها بأنهم مواطنون من الدرجة العاشرة.

ويعترف حسن عبد الوهاب- وكيل لجنة الأمن بالمجلس الشعبى المحلى لمحافظة القاهرة من وجود ملايين من الجنيهات يتم إهدارها على الأرصفة، غير أنه يرفض وصف ما يحدث بأنه نوع من السبوبة أو البيزنس الذى تحظى به المحليات.

ويتساءل عبد الوهاب: لمصلحة من رصف كوبرى أكتوبر بالرخام؟ أليس من العدل والمنطق إنفاق هذه الأموال على إصلاح الفواصل الحديدية التى تخرب السيارات أو باطنية الكبارى والتى أكلها الصدأ.

ويلفت عبد الوهاب النظر إلى زاوية أخرى وهى أن كثيرا من رؤساء الأحياء يتعاقدون مع شركات تقوم برصف طرق أو ميادين بالرخام أو الجرانيت وكذلك استكمال المرافق مقابل تسهيل أعمالها أو تخصيص أماكن للدعاية فى أماكن حيوية مثل الكبارى والميادين الحيوية.

وهذا يبتعد تماماً عن البيزنس الخفى الذى يأتى على هوى كثير من الناس.

ويدحض الدكتور عبد العظيم وزير- محافظ القاهرة أى اتهامات توجه للمحافظة فى موضوع رصف كوبرى ٦ أكتوبر بالرخام ووصفها بأنها مجرد افتراءات لأن الرخام الذى تم تركيبه كان مجرد عينات من الشركة ولم تتحمل ميزانية المحافظة مليماً واحداً سواء فى تركيبه أو إزالته، لذلك فالذى تم هو رصف الكوبرى بالكتل الخرسانية التى تناسب طبيعته، لافتاً إلى أن أرصفة الكوبرى لم يحدث تغيير لها منذ أكثر من ١٥ عاماً.

ورفض محافظ القاهرة الاتهامات الأخرى بأن أغلب أحياء القاهرة وميادينها الرئيسية قد تم رصفها بالجرانيت أو الرخام لافتاً إلى أن ذلك مجرد كلام مرسل ومن لديه أى إحصائيات أو أرقام تم إهدارها على الأرصفة بدون وجه حق فليقدمها أو ينشرها لأن عمليات الرصف لا تتم بصورة عشوائية كما يردد كثيرون بل وفقاً لاحتياجات كل منطقة أو حى أو أحد الكبارى التى تدخل فى نطاق المحافظة.

أبيض وأسود

أحزاب.. وأحزان!

ما يحدث فى الأحزاب المصرية يبعث على الحسرة والأحزان.. السيناريو متكرر فيها جميعا.. كان أمل المصريين أن تكون هناك أحزاب تعارض لتصحح.. وتمارس العمل السياسى والاجتماعى إذا كانت هذه الأحزاب بالفعل تريد الإصلاح. ولكن الواضح أن ما تنادى به ما هو إلا (كلام جرايد).. تنادى بالديمقراطية وهى تمارس الدكتاتورية.. تطالب بتداول السلطة وهى تحتكرها فى أحزابها.. لقد تفرغت هذه الأحزاب لتصفية الحسابات مع الدولة ومع المنافسين فى الحزب فأفرغت هذه الأحزاب من برنامجها ومضمونها وأصبحت مجرد صحف تتحدث بلسان قيادات كل حزب وتحولت الصحف الحزبية إلى نشرات ودكاكين تبيع كلاما مستهلكا بعد أن طغت لغة الأحزاب على لغة الصحافة التى فقدت مقوماتها ومهنيتها وأهدر جهد الصحفيين الذين تحولوا إلى أحزاب داخل كل حزب. وما يحدث فى صحيفة الوفد من إقالة أو استقالة لقياداته الصحفية تكرر من قبل فى حزب التجمع والحزب الناصرى فتغيرت قيادات الأهالى والعربى أكثر من مرة وهو دليل على عدم استقرار الحزب نفسه وبقدر ما يحدث فى كل حزب يحدث فى صحيفته.. ولكن ما يحدث فى حزب الوفد وصحيفته فاق ما يحدث فى بقية الأحزاب.. فمنذ وفاة الباشا فؤاد سراج الدين طغت أحداث الصراع على رئاسة الحزب على سياسة الصحيفة.. ووصلت المعارك بين المتصارعين إلى حد إطلاق النار وحرق المقر فانعكست توابع هذه الأحداث على الصحيفة وقياداتها وتغيرت قيادات الصحيفة بين الأساتذة مجدى مهنا وسعيد عبد الخالق وجمال بدوى وعباس الطرابيلى وتم فصل مديرى التحرير مجدى سرحان وسيد عبد العاطى وبعض الزملاء الصحفيين الذين اعتصموا بنقابة الصحفيين لتكتمل حلقات المسلسل العبثى بعودة الأستاذ عباس الطرابيلى لرئاسة تحرير العدد الأسبوعى ثم استقالة أنور الهوارى من رئاسة تحرير العدد اليومى.. وأصبح الصحفيون هم الذين يدفعون ثمن هذه الصراعات الحزبية حتى وصل الأمر إلى تهديد أنور الهوارى بالضرب إذا حاول الذهاب إلى مقر الجريدة..

وقد كانت الرسالة التى أرسلها الهوارى إلى رئيس الحزب محمود أباظة كمنهج لما يجب أن يكون عليه الحزب والجريدة.. فقد طلب أن يكف رئيس الحزب عن التدخل فى شئون الجريدة واستقطاب بعض الصحفيين وأن يمارس كل شخص اختصاصه فرئيس الحزب يمارس دوره فى الحزب ورئيس التحرير يمارس دوره المهنى وتسيير شئون الصحيفة والصحفيين..

وحسنا فعل الأستاذ مكرم محمد أحمد حينما بادر بالتدخل وأدخل نقابة الصحفيين كطرف أساسى فى هذه الخلافات من منطلق الحفاظ على الجريدة وصحفييها وقال فى استنكار: هل نضحى بالجريدة وبالصحفيين فى مقابل إرضاء رئيس حزب؟

ومن منطلق الحفاظ على مهنة الصحافة وكرامة الصحفيين أيا كان انتماؤهم الحزبى فإننا جميعا تحت مظلة نقابة الصحفيين والمجلس الأعلى للصحافة..

فهل يتم التدخل منهما لحفظ حقوق الصحفيين وحتى يضمنوا استقرار أسرهم وحياتهم بعد إغلاق بعض الصحف وتشريد صحفييها؟!.

مصطفى البرى